Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

كيفية الاستفادة من التجربة الصينية في عملية الاصلاح الاقتصادي في العراق*

How to benefit from the Chinese experience in the process of economic reform in Iraq

أ.د . عبد الكريم جابر شنجار العيساوي
استاذ التنمية الدولية

سعدون رشيد خضيرالزبيدي
طالب دكتوراه

كلية الادارة والاقتصاد /جامعة القادسية

المقدمة

في هذا البحث نحاول نقل بعض جوانب التجربة الصينية على الرغم من الاختلاف الكبير في الكثير من امكانيات الاقتصادية ، والاهم ان التغير والنهج الاصلاحي في الصين جاء من الداخل وبارادات وطنية خالصة ، اما في العراق حدث تغير السياسي والاقتصادي من الخارج في اقتصاد انهكته الحروب والعقوبات الدولية المحكمة ، ونسعى الى اسقاط هذه التجربة قدر الامكان على العراق بشكل عام والسعي الى تجربة وطنية في الاصلاح الاقتصادي بشكل خاص.

* بحث مستل عن اطروحة الدكتوراه الموسومة (تجربة السوق الاشتراكية في الصين وكيفية الاستفادة منها في العراق)

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

اهمية البحث

بعد التغير السياسي والاقتصادي في العراق ما بعد عام 2003 ، كان لابد من ايجاد اساليب جديدة في الاصلاح الاقتصادي ومن ضمنها الاستفادة من تجارب تنموية ناجحة . ويتطرق البحث الى التجربة الصينية التي تعد من انجح التجارب التنموية في العالم .

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في محاولة لايجاد تجربة تنموية يمكن للاقتصاد العراقي الاستفادة منها وتمثل تجربة الاصلاح الاقتصادي في الصين واحدة من هذه التجارب الناجحة.

فرضية البحث

ان العراق لايزال في مراحل الاصلاح الاقتصادي ولم يحقق انجازات على الصعيد الاقتصادي في ظل قدرته على التنوع الاقتصادي على الرغم من امتلاكه الموارد الطبيعية المتنوعة

منهجية البحث

يستخدم البحث المنهج الاستقرائي في التحليل من خلال المقارنة بين تجربة الاصلاح الاقتصادي ومن خلال استعراض الامكانيات والقدرات الاقتصادية للعراق .

جرى تقسيم البحث الى مبحثين للوصول الى هدف البحث الذي تم الاشارة له في المقدمة

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المبحث الاول

العلاقات الصينية العراقية ومفاعيلها الاقتصادية

اولا / العلاقات العراقية - الصينية ماقبل عام 2003

ظلث الاقتصاد عاملا متحكما بعلاقات الصين مع العراق منذ انطلاقتها في عهد عبد الكريم قاسم عام 1958 ،على الرغم من ان البعد السياسي لعب منذ البداية دورا مهما ومؤثرا في تحديد وتحجيم تلك العلاقات لاسيما بعد نجاح الثورة الصينية عام 1949 وخاصة في حاجة النظام الشيوعي الى الاعتراف الدولي ، وبسبب الارتباطات الغربية احجم النظام الملكي في العراق انذاك عن الاعتراف بالنظام الشيوعي والثورة الصينية ، وعلى الرغم من سقوط النظام الملكي في العراق والانفتاح الذي قاده عبد الكريم قاسم (الرئيس العراقي في ذلك الوقت) الا ان قوة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي السابق وتشنج العلاقات الصينية السوفيتية بعد عام 1958 اضعف العلاقات العراقية مع الصين والانفتاح عليها ، وقد تعززت تلك العلاقات ولاسيما بعد تسلم حزب البعث(المنحل) السلطة عام 1968 من خلال المشاريع الصينية في البنى التحتية ، ومن تجهيز الجيش العراقي بالاسلحة (1980-1988) ايام الحرب العراقية الايرانية ،واثناء مدة الحصار الاقتصادي على العراق خلال المدة (1990-2003) تعطلت العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم ، الا ان الصين كانت الدولة التي احتفظت بنوع من التعاملات التجارية مع العراق وفضلها العراق في تعاملاته التجارية في اطار برنامج النفط مقابل الغذاء ، وهو ما مكن الصين من شراء كميات كبيرة من النفط العراقي مقابل تزويد العراق بالمواد الاولية والانشائية لسد حاجة السوق العراقية ، وتوقيع اتفاقات للتنقيب عن النفط ، املا في الاستثمار بعد رفع الحصار .

وقد تعززت هذه العلاقات بعد عام 2003 وبزيارة الرئيس العراقي جلال الطالباني انذاك عام 2004 و2007 ، وزيارة رئيس الوزراء نوري المالكي عام 2011 وزيارة حيدر العبادي عام 2015 ([1]) ، وزيارة عادل عبد المهدي عام 2018 ، وقد اسفرت تلك الزيارات الى توقيع اتفاقيات تعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والحصول على تراخيص لانتاج النفط في جنوب العراق ، مما اهل الصين ان تكون اكبر شريك تجاري للعراق .

[1]) رؤى خليل سعيد ،لمحة عن العلاقات الصينية العراقية موقع مؤسسة النخب الاكاديمية ، www.alnukhab.com في2017/2/1).

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

ثانيا/ العلاقات العراقية – الصينية ما بعد عام 2003

عارضت الصين الاحتلال الامريكي للعراق 2003، انطلاقا من رغبتها في عدم استخدام القوة العسكرية كمبدأ في العلاقات الدولية لتغيير النظم السياسية اضافة الى ان الاسباب التي ساقتها الولايات المتحدة لا سقاط نظام (صدام حسين) حول امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل لم تكن مقنعه ، فضلا عن ان الحرب التي اعلنها الرئيس بوش ستضر بالاقتصاد الصيني المتسارع النمو حيث انها ستفكك شبكة العلاقات الاقتصادية الكبيرة التي بنتها الصين مع العراق وتهدد استثماراتها المتصاعدة والتي وصلت الى 7 مليار دولار في 2002، وفي مختلف مجالات الاقتصاد والتجارة ولاسيما في مجال النفط والتي بلغت مليار دولار ([2]).

ان تخوف الصين من الضغوط الامريكية الداعمة لحركات التمرد حسب اعتقادها فيها دفعها الى تبني موقفا مغايرا للموقف الامريكي امام قرار مجلس الامن الدولي الذي يجيز استخدام القوة العسكرية ضد العراق عام 2003. وبعد نهاية الحرب عادت الصين الى محاولاتها للدخول الى السوق العراقية وفي ظل مع القوى الاقتصادية العالمية الاخرى بهدف الحصول على فرص استثمارية بعد سنوات الحصار ، ولهذا كانت الصين من اوائل الدول التي قبلت بعقود شراكة وبفوائد رمزية مع الحكومة العراقية الجديدة عام 2004 [(3)]

وسرعت الصين في تقديم المساعدات المالية والفنية للعراق وبداتها في استقبال المسؤولين العراقيين في الصين لتقديم المشورة والنصح لهم ، وفي ظل تصاعد وتيرت العلاقات بين الطرفين تم التوقيع على اتفاقيات مهمة تتعلق بالعقود النفطية وتم احياء اتفاقية نفطية بقيمة 1.2 مليار دولار كانت قد وقعت عام 1997 لتطوير حقل الاحدب النفطي [(4)]، كما تم الغاء 80% من ديون العراق المستحقة للصين والبالغة 8.5 مليار دولار وتوقيع صفقات في مجال انتاج الكهرباء والنقل والبنى التحية وكذلك توقيع مذكرة تفاهم لتدريب الموظفين والفنيين العراقيين في مجال التنمية البشرية وانتاج الطاقة [(5)]

([2])Scott J. Lee , From Beijing to Baghdad: Stability and Decision making , In Sino-Iraqi Relations, 1958-2012 CUREJ , College Undergraduate Research Electronic Journal p79 , College of Arts and Science

([3]) TIM ARANGO and CLIFFORD KRAUSS, China Is Reaping Biggest Benefits of Iraq Oil Boom, MIDDLE EAST, 2 JUNE, 2013,p47

([4])www.alnukhab.com t2017/2/1 في

[5]) د. غيث الربيعي ،تطور العلاقات العراقية الصينية ،مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ،ص 23 ، منشور على الموقع www.iasj.net

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

لقد كان من نتائج الانفتاح الصيني على الاسواق العراقية ان بلغت عدد الشركات الصينية في العراق عام 20111 الى 108 شركة استثمارية في قطاعات الطاقة والكهرباء والمواصلات والاتصالات ليرتفع التبادل التجاري بين البلدين من 14 مليار دولار عام 2011 الى 24 مليار عام 2013 ما جعل العراق الشريك التجاري العربي الرابع للصين ، وتكون الصين الشريك التجاري الاول للعراق ([6])

وتزداد اهمية العراق مع تصاعد النمو الاقتصادي للصين وعدم كفاية الانتاج المحلي الصيني من النفط والغاز الامر الذي يجعل من الصين قيامها بالبحث عن مصادر ملائمة بشكل جيد لاستيراد احتياجاتها النفطية، اضافة الى ان اعتماد الصين على الاستيرادات النفطية الايرانية بدء يضعف بسبب العقوبات الامريكية على قطاع النفط والغاز الايراني ([7])

ثالثا / التماثل في التجربة (الصينية – العراقية) في الاصلاح الاقتصادي

نستطيع التشبيه بين التجربتين العراقية والصينية من حيث البداية الاشتراكية الا انه بعد دراسة الحالتين بشكل مفصل نستطيع الجزم باختلاف مدخلات التجربة ومخرجاتها بشكل كامل فالصين رغم اخفاقاتها واضطراباتها الاجتماعية المتكررة الا انها نجحت خلال حقبتها الاشتراكية في بناء بنيته تحتية قوية وقواعد صناعية متعددة وتحقيق الاكتفاء الذاتي قبل الانخراط في تجربة الانفتاح الاقتصادي التدريجي على العالم وبعد تطبيق الانفتاح استطاعت الاستفادة منه الى اقصى درجة الامر الذي جعل البعض يجزم باستغلال الصين لموارد الشركات متعددة الجنسيات وليس العكس ، حيث تتهم تلك الشركات بنقل موارد وثروات الدول النامية لصالح الدول الكبرى والمتقدمة ،ولكن بالنظر الى التجربة العراقية خلال حقبتها الاشتراكية نجد انها بالفعل استطاعت انشاء قطاع اعمال عام قوامه عدة مصانع لانتاج الحديد والاسمنت وبعض المنتجات الاخرى ولكن تظل المعضلة الرئيسية في الاقتصاد العراقي متمثلة بادارة القطاع العام للدولة بمصانعها وقطاعاتها المتعددة وتمويل هذه المشروعات المتهالكة والمثقلة بالمشاكل المتنوعة مع الاخذ بالاعتبار اهمية المشاركة الشعبية في تفعيل المجمعات التعاونية او المشروعات المتوسطة وصغيرة الحجم خاصة بعد دخول العراق في صراعات

([6]) Paul Salem, Iraq's Tangled Foreign Interests and Relations, Carnegie Middle East center, December 24, 2013.p65

([7]) Middle East Policy Council , Volume XV , Number 2 , in 19 – Mahmoud Ghafouri , China's Policy in the Persian Gulf, 7 – 2017, p33.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

اقليمية خلال العقود الاربعة السابقة ارهقت موازنتها وقدرته على تحقيق معدلات نمو مرتفعة الامر الذي ادى الى تدهور هذا القطاع الناشئ سريعا .

وعندما شرعت الدولة العراقية على الانفتاح غير المدروس على العالم وربط اسواقها المحلية بالأسواق العالمية لم تصمد صناعته المحلية المتواضعة امام تدفق السلع والبضائع من العالم لأيام لدرجة قتلت الصناعة الوطنية واخرجتها من المنافسة وادى ذلك الى خلق تشوهات واختلالات هيكلية في الاقتصاد المحلي دفع ثمنها المواطن العراقي الى يومنا هذا ، وبعيدا عن ذكر تجربة الخصخصة التي لم تسعف الاقتصاد العراقي بقدر ما اضرته وبالمقارنة مع التجربة الصينية في هذا المجال والتي تنازلت عن صناعات صغيرة وغير استراتيجية وابقت على ملكية القطاعات الفعالة للدولة، وهي التي تمس الامن القومي الصيني ، اي انها طبقت سياسات الخصخصة بفاعلية لم تضر بها اقتصاديا او سياسيا في حين لم يحصل ذلك في العراق، وبشكل عام يمكن تلخيص الدروس المستفادة من التجربة التنموية الصينية التي يجب دراسة قابلية محاكاتها في الواقع العراقي ومواءمتها مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية ، وكالاتي:

1-اسباب نهج الصين في الاقتصاد العراقي

يعود سعي الصين الى توثيق العلاقة في الاقتصاد العراقي الى جمله من الاسباب كان من اهمها هو ان الشراكة الاستراتيجية الصينية مع العراق مرنة ،بمعنى ان الصين لا تضع شروط مسبقة عند تعاقدها مع العراق او سواه من الدول بل تعمل على تكييف تلك العقود بما يتوافق مع نوايا الطرف الاخر وارادته وقابليته على الالتزام بتعهداتها التعاقدية ، بل وفي كثير من الاحيان توافق الصين على شوط تكون فيها ارباح الشركات الصينية متدنية ، للايحاء على انها لا تحمل ارث استعماري كباقي الدول الاستعمارية وانهم يشتركون مع العراق في الارث الحضاري ([8])

-ان تعامل الشركات الصينية مع الشعب العراقي كان تعاملا حضاريا لا يشوبه انتقاص او احتقار كما فعل الامريكان حينما قتلوا العراقيين وشردوهم، فالصينيون اليوم في جنوب العراق لم يتعلموا اللغة العربية الفصحى فقط وانما تعلموا اللهجة العراقية في دليل على الانفتاح الحضاري لشعب الصين وعدم حمله اي عقدة ثقافية حيال الاخر.

[8]) د. كاظم هاشم نعمة، القوة الناعمة الصينية والعرب، مجلة سياسات عربية، العدد 27، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة مايو ايار 2017، ص 28 .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

-كما انه من الواضح ان اصرار الصين للدخول الى سوق الطاقة في العراق هدفه الاول تامين الطاقة وادامة النمو المتصاعد في الصين والذي وضعها في مصاف الدولة المتقدمة عالميا بعد الولايات المتحدة واليابان ([9])

ان حجم المشكلات التي يواجهها العراق على صعيد استقراره السياسي والامني وسلمه المجتمعي وكذلك تدهور اقتصاده الوطني لجهة واقعه الريعي وتراجع مساهمة القطاعات الانتاجية الاخرى في الدخل القومي وتراجع واقع القطاع الخاص، اضافة الى التحديات التي تقف بوجه الاندفاع الصيني حيال العراق لجهة المنافسة مع الولايات المتحدة وبعض القوى الاقليمية الاخرى، تضع تحديات امام تطور العلاقات العراقية الصينية، ولاشك ان اي تطور في تلك العلاقات لايمكن ان يعكس رغبة وارادة الطرفين العراقي والصيني في هذا الاتجاه بقدر ما يعكس قدرتهما على مواجهة بعض تلك التحديات وحل بعضهما الاخر.وقد تم ذكر تلك التحديات في المبحث الثاني من هذا الفصل .

2-اعتماد الصين المتزايد على النفط العراقي

في ظل عدم توفر رؤوس الاموال اللازمة لدى العراق لغرض اعادة بناه التحتية تبرز الحاجة الى انشاء صندوق خاص من خلال برنامج النفط مقابل الاعمار والاستثمار مع شركاء العراق التجاريين وبالاخص الدول الاكثر اعتمادا على النفط العراقي كالصين والهند كما مبين الجدول رقم (1) اتجاه صادرات العراق النفطية ان (شركائه التجاريين).

جدول (1)

اتجاهات الصادرات النفطية لعام 2019

الصادرات اتجاه	الصين	الهند	الولايات المتحدة	اوربا	اسيا والباسفك	الشرق الاوسط	اليابان	سنغافورة	امريكا اللاتينية	افريقيا	المجموع
نسبة الصادرات %	25.7	24.5	8.2	27.5	8.9	1.6	1.0	1.3	0.2	1.6	100 %

Source: -Bp, statistical Review of world Energy, 2020.p

[9]) جون بيير كابيسان، السياسة الدولية للصين بين الاندماج وارادة القوة، عرض حكمات خضر العبد الرحمن، مجلة سياسات عربية، العدد 27، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة /مايو/ ايار، 2017 ، ص 145 .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

مع العلم ان العراق يحتاج الى 88 مليار دولار لتطوير بناه التحتية المتهالكة علما ان الصين تستورد اكثر من 22% من انتاج النفط العراقي والاتفاق بين البلدين كمرحلة اولى لا نشاء صندوق استثماري مشترك يمول بأموال النفط ولغرض احتكار الصين تنفيذ المشاريع داخل العراق القيام بتحالفات مع شركات عالمية حيث لم يكن هذا الاتفاق جديد اذ ابرم العراق والصين في عام 2015 في حكومة حيدر العبادي اتفاق حزام الحرير(طريق الحرير) الذي اعتمد مبدا النفط مقابل الاستثمار والبناء والاعمار واحيل في وقتها 100 مشروع الى الصين الا ان الضروظ والتوترات السياسية والامنية حالت دون ذلك .

المبحث الثاني

فرص التعاون بين العراق والصين

توجد العديد من مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري بين العراق والصين ، سوف نختار ابرزها وكما ياتي :

اولا/ في مجال التجارة الخارجية

تمثل التجارة الخارجية القطاع الاول في العلاقات الاقتصادية الدولية ، الى جانب حركة رؤوس الاموال الدولية وحركة الافراد. وترتبط كل من الصين والعراق بشبكة من العلاقات الاقتصادية والتجارية ، قابلة الى التطور وخلق الفرص نحو الافضل لمصلحة شعبهما ، وان بدات تلك العلاقات صغيرة الحجم في السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم . ولم تغيب السياسة عن التاثير على العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الطرفين ، فقد قطعت الصين تعاملاتها الاقتصادية والتجارية بموجب قرارات مجلس الامن ، واقتصر التبادل التجاري على بعض السلع الانسانية خلال المدة (1991_1996) ، وبلغ كمتوسط نحو مليار دولار كمجموع الى اجمالي التجارة الخارجية بين الطرفين وبفائض لصالح العراق . وتوسع التعاون التجاري نوعا ما في النصف الثاني من عقد التسعينات ، على اثر موافقة العراق على برنامج النفط مقابل الغذاء oil for food، بعد موافقة مجلس الامن الدولي على تصدير النفط الخام العراقي ، لغرض سد النقص في الحاجات الانسانية بموجب قرار 986 لعام 1995 . وبعد عام 2003 توسع حجم التبادل التجاري بين الطرفين ، كما يشير الجدول رقم (2) وللمدة (2001_2018) . ويلاحظ تصاعد كل من الصادرات العراقية التي تضم بشكل رئيس الصادرات من النفط الخام ، مقابل زيادة مضطردة في استيرادات العراق من الصين من البضائع والسلع المختلفة ، وان

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

محصلة صافي التبادل التجاري بين الطرفين يصب في صالح الصين وبفائض تجاري سجل عام 2014 نحو 14 مليار دولار ، ثم انخفض نتيجة تدني اسعار النفط الخام على الرغم من زيادة حجم الصادرات النفطية ، وسجل انخفاض بلغ 2.8 مليار دولار ، وبعدها قفز الفائض الى اكثر من 14.4 مليار دولار . وبهذا الحجم يمثل العراق بالنسبة الى الصين الشريك التجاري الرابع في منطقة الشرق الاوسط ، وفي الوقت نفسه يمثل احد اكبر مستوردي المنتجات الصينية بعد عام 2003 ، بسبب ما تمتاز به تلك المنتجات برخص اسعارها ، وانسجامها مع القدرة الشرائية الضعيفة للمواطن العراقي ، بالمقارنة من المناشئ الاخرى من العالم لنفس النوعية .

جدول (2) العلاقات التجارية بين الصين والعراق للمدة (2001-2018) مليار دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2001	0,398	0,073	0,325
2002	0,421	0,096	0,325
2003	0,056	0.325	-0,269
2004	0,15	0,323	-0,173-
2005	0,408	0,416	-0,008
2006	0,491	0,653	-0,162
2007	0,687	0,762	-0,075
2008	1,2	1,38	-0,18
2009	1,887	3,277	-1,39
2010	3,6	6,267	-2,667
2011	3,83	10,424	-6,584
2012	4,914	12,543	-7,629
2013	6,896	17,963	-10,22
2014	7,743	20,748	-12,821
2015	7,927	12,656	-4,913
2016	7,743	10,618	-2,264
2017	8,354	13,724	-5,73
2018	7,994	22,463	14,469

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، اعداد مختلفة

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

ثانيا/ التعاون في مجال البنى التحتية

من اوليات الاهتمامات للحكومات العراقية في المرحلة الراهنة النهوض بالاقتصاد العراقي ، وفي مقدمة ذلك العمل على تاهيل البنى التحتية للقطاعات الاقتصادية العراقية ، والتي تم الاشارة لها سابقا. ونعتقد ان الفرص متاحة لدخول الصين الى قطاع البنى التحتية في العراق ضروري جدا ، بعد الوقوف على التقدم لهذا القطاع في الصين ، ونرى ان يتم العمل بين الطرفين على المسائل التالية:

1- استراتيجيات التعامل مع ظاهرة التحول الديمغرافي، والمتضمنة اعادة التوزيع السكاني للعراق لصالح المدن على حساب الريف ، وتتبين لنا النسبة الاحصائية بوضوح هذه الظاهرة ، ففي عام 1960 كانت نسبة سكان الحضر (43)% والريف (53)% ونتيجة حرب الخليج الثانية كانت النسب (75)% حضر و(25)% ريف ..، وبعد عام 2003 سهدت تراجع نوعا ما عام 2008، واظهرت البيانات ان سكان الحضر بلغ (67)% مقابل (33)% للريف، وعادت من جديد النسب تتغير مع الزيادة في عدد السكان في المدن العراقية الرئيسة ، بسبب انتشار البطالة بين طبقات المجتمع العراقي ، وانخراط ابناء الفلاحين غير المالكين الى الارض ، في صفوف الجيش والشرطة وقطاع البناء والتشييد ، واشارة النسب الى (69.6)% حضر و(30.4)% ريف . وترتب على هذه الظاهرة الخطيرة ، عدم الاستعداد لتلافي اثارها المختلفة ، وفي مقدمة تلك المخاطر تهديد الامن الغذائي للفقراء من المجتمع العراقي .

2- المساهمة في التخطيط العمراني للعراق ، بما يحقق ويحافظ على التنمية المستدامة ، ويكون العمل على اساس التخصيص الافضل للأراضي ، والعمل وراس المال ، بالشكل التي تكون فوائد التحضر اكثر من السلبيات ، والمتمثلة بالضغط على البنى التحتية الفعلية التي تعاني من تردي في ادائها ، وبالشكل الذي تكون مستدامة بيئيا . وفي هذا المجال تتبع الصين (خطة التحضر) للمدة (2014_2020) ، والتي تتضمن التنويع في انشاء المدن (الخضراء والذكية والثقافية) . واذا ما علمنا ان التجارة الصينية لم تاتي من فراغ ، بل استندت الى واقعها السكاني الكبير ، والاخذ بالتغييرات العالمية المختلفة ، والتي تتطلب الاستعداد لتوفير كل وسائل الرفاهية للمجتمع الصيني . ومن تلك الاستعدادات العمل على التقديرات المقبلة لعدد المدن وحجم سكانها ، وكيفية مواجهتها عام 2025 ، وكالاتي:

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

221.1 مدينة يبلغ عدد سكانها اكثر من مليون نسمة مقارنة ب(35) مدينة في قارة اوربا . 23.2 مدينة يبلغ عدد سكانها اكثر من (5) مليون نسمة . 15.4 مدينة يبلغ عدد سكانها (25) مليون نسمة .

ومن هنا نلاحظ على الرغم من هذا التوسع في عدد المدن ، الا ان الصين قدمة المزيج الامثل ، لجذب الاستثمارات المختلفة في التنمية الصناعية ، مثل الاراضي الرخيصة والبنية التحتية الجيدة ، الى جانب القوى العاملة الوفيرة والمتدربة ، واستطاعت الصين ان تتجنب الاثار الجانبية الشائعة للتحول الديمغرافي، على نطاق واسع مثل احتمالات البطالة والفقر الحضري. هذه التجربة الرائدة لدى الصين ، يمكن للعراق ان يستفيد من بعض جوانبها ، لتلافي اثار التدهور في البنى التحتية المختلفة التي حدثت بعد عام 2003 ، عدا ذلك فان العراق يبقى يعيش تاكل واندثار ما موجود من البنى التحتية ، التي انشات قبل العام الاخير بسبب العشوائيات ، وهذا ممكن عند المقارنة السكانية بين الطرفين ، فعدد سكان العراق لا يتجاوز نسبة (2.9)% من سكان الصين حسب تقديرات عام 2019 .

ثالثا - التعاون في مجال الطاقة

يمثل مجال الطاقة القناة الرئيسة في فرص التعاون وتميل كفتها لصالح العراق اكثر من الصين خصوصا ان الاخيرة تولي اهمية لهذا المصدر من الطاقة الذي يشهد تصاعد في الاهمية النسبية في مكونات ميزان الطاقة العالمية وعلى هذا الاساس ترى الصين ان العراق سيبقى دولة غنية بالنفط الخام الى مدى بعيد ويبين الجدول (3) ميزان الطاقة للطرفين ويلاحظ ان الصين هي دولة منتجة للنفط الخام وتتفوق في انتاجها من النفط الخام على معظم دول اوبك الرئيسة ما عدا السعودية الا انها تعد مستوردة صافية للنفط الخام لعدم كفاية الانتاج المحلي ومن خلال الجدول السابق تصاعد العجز النفطي لدى الصين خلال مدة الجدول 2008 – 2018 وبلغ اكثر من 10 مليون برميل وهذا يعادل انتاج اكبر المنتجين من النفط الخام من العالم فعلى سبيل المثال تبلغ نسبة العجز 10% من انتاج دول اوبك البالغة 39.3 مليون برميل / يوميا عام 2018

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

جدول (3)

ميزان الطاقة للصين والعراق للمدة (2008-2018)

السنوات	العراق			الصين		
	الانتاج	الاستهلاك	الفائض/العجز	الانتاج	الاستهلاك	الفائض/العجز
2008	2394	481	1913	3814	7914	4100-
2009	2406	536	1870	3805	8295	4490-
2010	2424	570	1854	4077	9446	5369-
2011	2728	629	2099	4074	9808	5734-
2012	3037	666	2371	4155	10242	6087-
2013	3058	617	2441	4216	10750	6534-
2014	3198	681	2517	4246	11239	6993-
2015	3945	683	3262	4309	11986	7677-
2016	4375	760	3615	3999	12304	8305-
2017	4469	732	3737	3846	12840	8994-
2018	4550	777	3773	3798	13852	10054-

Sources: -Bp, statistical Review of world Energy, 2020.p19

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة

حال الصين هذا يجعل منها بحاجة دائمة لاستيراد المزيد من النفط الخام ومن مصادر قوية في احتياطياتها وانتاجها من النفط الخام وترى الصين ان العراق يمثل لها الفرصة المناسبة ولابد من العمل على تعزيزها من خلال عقد الاتفاقيات النفطية ، هناك العديد من فرص التعاون بين العراق والصين في المجالات الاقتصادية تترجمها الحاجات المتبادلة ، فالعراق بحاجة الى اعمار في مختلف مرافق البنى التحتية . فالشركات الصينية لها الخبرة والكفاءة الكبيرين في هذا المجال ، كما ترى الصين ان النفط العراقي هو البديل المناسب الى النفط الخام الايراني لما

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

يمتلكه من خصائص مميزة وفي مقدمتها امتلاك الاحتياطيات النفطية (حيث تبلغ الاحتياطيات العراقية النفطية عمرا افتراضا هو الاكبر بين نفوط العالم والذي يقدر ب 128.9 عاما).

رابعا-التعاون والاستثمار في القطاع الزراعي

يمكن ان يكون للاستثمارات الاستراتيجية في القطاع الزراعي دور في عملية التحول. فازدياد كمية المحاصيل لا يؤدي الى تحسين سبل عيش المزارعين فحسب، بل يزيد الطلب على السلع والخدمات في المناطق الريفية، ويتيح مزيدا من الفرص للتنمية الاقتصادية. ويمكن ان يؤدي ايضا الى انخفاض في اسعار المواد الغذائية، ويحد من حصة الانفاق على الغذاء من مدخول الاسر المعيشية ويخلق اسواقا لقطاعات اخرى من الاقتصاد. والبحوث الزراعية هي سلعة عامة لا تحظى بتمويل كافي من القطاع الخاص ونتيجة لذلك يمكن للحكومات ان تقدم مساهمات مفيدة في هذا المجال وتبين دراسات اجريت مؤخرا على بضعة بلدان في افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية ان زيادة الانفاق الحكومي على الزراعة تسهم في تعزيز النمو وتتضح فعالية الانفاق على الابحاث عند فصل الانفاق الزراعي على الابحاث عن الانفاق الزراعي على غير الابحاث. ومن المفيد ايضا توفير سلع عامة اخرى مثل خدمات الارشاد الزراعي وانظمة الري ولدى الصين اكبر نظام للبحث والتطوير الزراعي في العالم وتتركز ابحاثها في هذا المجال في الاكاديمية الصينية للعلوم الزراعية والجامعات والاكاديمية الصينية للعلوم التي تشكل مجتمعة اكثر من 1,100 معهد للأبحاث. وقد اصبحت الصين اليوم رائدة في التعاون بين بلدان الجنوب وتستفيد بلدان افريقية كثيرة الان من الابحاث الصينية. وساهم نظام الابحاث الزراعية والابتكار فيها الى حد كبير في زيادة كفاءة القطاع الزراعي للعامل الزراعي الواحد ما يقارب اربعة اضعاف ، ويمكن ان تكون التكنلوجية الزراعية احدى نقاط القوة في العراق اذا ما طورت برامج التنمية الزراعية على اساس عامل الاستدامة فلكي يكون المزارعين مؤهلين للحصول على دعم الاسعار وبرامج الائتمان ينبغي ان ياتزموا بقوانين تقسيم المناطق ، وتقديم القروض للمزارعين لتحسين ممارساتهم الزراعية والحفاظ على المواد الطبيعية .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

الاستنتاجات

1-يخلص الباحث الى ان تجربة الاصلاح الاقتصادي في الصين لايمكن اسقاطها بشكل عام على حالة الاقتصاد العراقي لاختلاف الرؤى السياسية فالصين يقودها الحزب الشيوعي بشكل عام في الوقت نفسه هناك مجال كبير للقطاع الخاص عبر قوانين الاستثمار الاجنبي في حين نجد اختلافات في الرؤى السياسية في العراق ويشهد في ذلك الموازنات الاتحادية التي لم تاخذ بنظر الاعتبار متطلبات المرحلة الانتقالية من نظام شمولي الى نظام السوق

2-يفتقر العراق الى التنوع الاقتصادي فلا زال الاقتصادي العراقي يعتمد على الايرادات النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تبلغ نحو 99% في حين يتميز الاقتصاد الصيني بالتنوع الاقتصادي ، وبالتالي ان اوجه المقاربة بعيدة جدا بينها .

3-ثبتت ان تجربة الاصلاح الاقتصادي في العراق غير مكتملة الجوانب بسبب العديد من المحددات التي تقف وراء انعدام البيئة الاستثمارية الملائمة مما يجعل حجم الاستثمارات الداخلة الى العراق ليست بالمستوى المطلوب لاقتصاد هش يحتاج الى العديد من الموارد التمويلية لانطلاق لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

4- إن أوجه التشابة بين التجربتين(العراقية _والصينية)في الإصلاح الاقتصادي والسياسي يكمن في الإختلاف في طبيعة المخرجات ،فالصين نجحت فى بناء بنى تحتية رغم العديد من الإخفاقات وكذلك العراق تحقق ما له في بناء قطاع عام في السبعينيات من القرن الماضي ،إلا أن المعضلة الإقتصادية بقيت كما هي بالهيمنة للقطاع الأخير علة مفاصل الدولة وغياب مشاركة القطاع الخاص.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

التوصيات

1-ضرورة تبني معالجات جذرية غير الصحية في الاقتصاد العراقي في ظل الاعتماد والاستمرار على ايرادات النفط غير المستقرة، ودعم القطاع الخاص. وتبدا هذه الخطوة من الاصلاحات الادارية واعادة تقييم المدة السابقة ما بعد عام 2003 للوقوف على متطلبات النجاح للاستفادة من تجارب تنموية عالمية لدول عاشت المدة الانتقالية مثل العراق .

2-الاستفادة من تجربة الصين في كيفية تعاملها مع ظاهرة التحول الديمغرافي (الانتقال من الريف الى الحضر) بعد ان نجحت في بناء المدن الحديثة التي تستوعب اعداد السكان ، فالعراق يشهد هذه الظاهرة بقوة ما بعد عام 2003 ، وعليه لابد من الاهتمام في قطاع البناء والتشييد .

3-التعامل مع المؤسسات المملوكة للدولة على غرار التجربة الصينية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها في شراكة حقيقية في الاعداد والتنفيذ الى برامج الاصلاح الاقتصادي من خلال ارتكازه على مبدا المشاركة بين الدولة (القطاع العام) ومنظمات المجتمع المدني (القطاع الخاص) لضمان مشاركة جميع الاطراف في تحقيق التنمية المستدامة .

4- دعم وتشجيع قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الاعمال ، في الوقت نفسه التقليل من تبني وتشجيع الصناعات الكبيرة التي يديرها القطاع العام بتمويل من موارد الريع النفطي كما حصل ذلك في الصين ودول رائدة في هذا المجال مثل مصر وكوريا الجنوبية .

5- يكون من الضروري التشخيص الدقيق للمشاكل الوطنية المرتبطة بالاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي نظرا للظروف التي ترسخت بعد عام 2003 ويكون الاطار الخاص بالعمل في هذا الاتجاه واعادة النظر بالقوانين للمرحلة الانتقالية وتفعيل لجنة اعادة الدستور .

6- التبادل الثقافي والفني بين الطرفين في مجال التعليم العالي والتدريب للعاملين في العراق ، فالصين تعد دولة لا يوجد لها تاريخ عدائي مع القضايا العربية المصيرية ، وهذا يساعد على تقبل الطرف الاخر دون شك .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المصادر

1 - جون بيير كابيسان، السياسة الدولية للصين بين الاندماج وارادة القوة، عرض حكمات خضر العبد الرحمن، مجلة سياسات عربية، العدد 27، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة /مايو/ ايار، 2017.

2- غيث الربيعي ،تطور العلاقات العراقية الصينية ،مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ،ص 23 ، منشور على الموقع www.iasj.net

3- رؤى خليل سعيد ،لمحة عن العلاقات الصينية العراقية موقع مؤسسة النخب الاكاديمية ، www.alnukhab.com t في2017/2/1)).

4- كاظم هاشم نعمة، القوة الناعمة الصينية والعرب، مجلة سياسات عربية، العدد 27، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة مايو ايار 2017.

5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة

6- Bp, statistical Review of world Energy, 2020

7- TIM ARANGO and CLIFFORD KRAUSS, China Is Reaping Biggest Benefits of Iraq Oil Boom, MIDDLE EAST, 2 JUNE, 2013

8-Middle East Policy Council , Volume XV , Number 2 , in 19 – Mahmoud Ghafouri , China's Policy in the Persian Gulf, 7 – 2017.

9 - Scott J. Lee , From Beijing to Baghdad: Stability and Decision making , In Sino-Iraqi Relations, 1958-2012 CUREJ , College Undergraduate Research Electronic Journal p79 , College of Arts and Science

10-Paul Salem, Iraq’s Tangled Foreign Interests and Relations, Carnegie Middle East center, December 24, 2013.p65

11-www.alnukhab.com t2017/2/1 في